

تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية

Islamic Banking Experience in Algeria: An Analytical and Evaluative Study

حشيش أميرة¹، داودي عبد الهادي² درموشي شفيقة³¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)، hachich.amira1997@gmail.com² المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، a.daoudi@centre-univ-mila.dz³ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (الجزائر)، c.dermouchi@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/29

تاريخ الاستلام: 2025/03/12

ملخص:

يهدف البحث إلى تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال تحليل واقعها، التحديات التي تواجهها، وآفاق تطورها، مستندا إلى استبيان وُزِعَ على 173 موظفا من بنكي البركة والسلام.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن 86.2% من المستجوبين يرون أن غياب سوق مالية إسلامية يؤثر سلبا على مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، في حين أشار العدد ذاته إلى أن عدم فهم المتعاملين لطبيعة الصيرفة الإسلامية يُعد من أكبر التحديات التي تواجه القطاع. كما أكد 81.5% من المشاركين ضعف التنسيق بين القطاع الأكاديمي والقطاع المؤسساتي في مجال التكوين والتدريب، مما يعرقل تطوير الكفاءات المتخصصة. من جهة أخرى، يرى 78.6% من المستجوبين أن الإشكالات القانونية لا تزال قائمة رغم صدور القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية، فيما أشار 69.3% إلى أن قلة خبرة العاملين في هذا المجال تُعد من العوامل المؤثرة سلبا على كفاءة الخدمات المقدمة. كما اعتبر 69.3% أن عدم اعتماد المؤسسات المصرفية الإسلامية على التكنولوجيا المالية يعيق نموها وتطورها.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، بنك البركة، بنك السلام.

تصنيف JEL : P43، G21.

Abstract:

This study aims to assess the experience of Islamic banking in Algeria by analyzing its current state, the challenges it faces, and its prospects for development.

The research is based on a survey distributed to 173 employees from Al Baraka Bank and Al Salam Bank. The survey results indicate that 86.2% of respondents believe that the absence of an Islamic financial market negatively impacts the future of Islamic banking in Algeria. Similarly, the same percentage highlighted that a lack of customer awareness regarding the nature of Islamic banking is one of the sector's most significant challenges. Additionally, 81.5% of participants emphasized weak coordination between the academic and institutional sectors in training and capacity building, which hinders the development of specialized expertise. Furthermore, 78.6% of respondents noted that legal issues persist despite the enactment of regulatory frameworks for Islamic banking. Meanwhile, 69.3% identified the limited expertise of banking personnel as a key factor negatively affecting service efficiency. Another 69.3% of respondents pointed out that the lack of financial technology adoption by Islamic banks hinders their growth and development.

Keywords: Islamic banking, Al Baraka Bank, Al Salam Bank.

JEL Classification: P43, G21.

1. مقدمة:

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن هشاشة النظام المالي الدولي، مما دفع العديد من دول العالم إلى البحث عن بدائل تضمن تحقيق مبادئ العدالة لكافة الأطراف. وفي هذا السياق، توجهت الأنظار نحو الصيرفة الإسلامية، التي تُعرف في الغرب بالصيرفة الأخلاقية، نظرا لقدرة على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتعزيز التكافل الاقتصادي. وقد ساهمت هذه الخصائص في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية، مما عزز دورها ومكانتها في تنمية الاقتصاد العالمي.

ونظرا للأهمية المتزايدة للصيرفة الإسلامية، تسعى الجزائر، على غرار العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، إلى الانفتاح على هذا النموذج المصرفي. وقد أولت السلطات الجزائرية اهتماما خاصا بهذا القطاع، من خلال مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى توفير بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لتطبيق وممارسة الصيرفة الإسلامية. ويعد القانون رقم 09-23 خطوة أولية تعكس الرغبة الحقيقية في تبني هذا النموذج المصرفي. ومع ذلك، يبقى تقييم مدى نجاح هذه التجربة أمرا ضروريا لفهم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحديد سبل تطويرها.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، يتمحور البحث حول الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ناجحة؟

2.1 أسئلة البحث:

لتحليل هذه الإشكالية، تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ما هي الضوابط التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي السبل الكفيلة بتطوير وتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

3.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

تُعد تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ناجحة.

الفرضيات الفرعية:

- توجد مجموعة من الضوابط التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- يُعد التكيف مع البيئة التسويقية من أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- يمكن تحسين أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات التطويرية.

4.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- استعراض التطورات التي شهدتها قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- إبراز الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لعمل الصيرفة الإسلامية.
- تحليل أبرز العراقيل والمشكلات التي تعيق تنمية القطاع المصرفي الإسلامي الجزائري.
- تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

5.1 منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث يتيح هذا المنهج تقديم وصف لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية، وتحليل أبرز التحديات التي تواجهها. وقد استندت الدراسة إلى بيانات تم جمعها من خلال استبيان استهدف 173 موظفاً في كل من بنك البركة وبنك السلام، مما يتيح إمكانية استخلاص نتائج موضوعية تدعم عملية التحليل والتقييم.

2. ماهية الصيرفة الإسلامية

سيتم تخصيص هذا المحور لعرض ماهية الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال التطرق إلى معناها، بالإضافة إلى بيان ضوابطها الشرعية، تماماً كما هو آت:

1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية:

عرفت الصيرفة الإسلامية بتعريفات عدة، نذكر منها ما يلي:

- نظام يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، حيث يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويتجنب التعامل بالفائدة¹.
 - تمثل الصيرفة الإسلامية نظاماً مصرفياً يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي جزء أساسي من المالية الإسلامية ضمن الإطار الأوسع للاقتصاد الإسلامي، لكنها ليست مكونه الوحيد. وتكتسب الصيرفة الإسلامية أهمية كبيرة لكونها تحسد التطبيق العملي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث أتاحت فرصة لتفعيل فقه المعاملات المالية الشرعية في المجال المصرفي. وتعد المصارف الإسلامية إحدى الركائز الجوهرية التي تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المالية الإسلامية².
- ورغم تعدد التعاريف، فإننا نرى أنها تدور حول معنى واحد، لذلك يمكن القول أن مصطلح الصيرفة الإسلامية يشير إلى تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.

2.2 الضوابط الشرعية للصيرفة الإسلامية:

1.2.2 ضوابط القواعد الفقهية الكلية:

القواعد الفقهية هي: "أصول فقهية كلية، في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها"³. ومن أهم القواعد الفقهية الكلية ما يلي:

أ. قاعدة "الأُمُور بِمَقَاصِدِهَا":

ومعناها أن أعمال المكلف وتصرفاته تترتب عليها نتائجها وأحكامها الشرعية تبعاً لمقصوده وغايته من وراء تلك الأعمال والتصرفات⁴. وأصل هذه القاعدة هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"⁵. وعليه، يجب أن تكون دوافع ودواعي العمل المصرفي الإسلامي موافقة لقصد الشارع.

ب. قاعدة "الضُّرُّ يُزَالُ":

وتعني وجوب دفع الضرر وإزالته، لأن الضرر ظلم، والظلم حرام في الإسلام⁶. وأصل هذه القاعدة حديث نبي شريف، وهو: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"⁷. وبالتالي، ينبغي أن يكون النشاط المصرفي الإسلامي نافعا للعباد، وخالياً من الفساد.

ج. قاعدة "الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ":

ويفيد معنى هذه القاعدة أن الأمر المتيقن بثبوته لا يرتفع إلا بدليل قاطع، ولا يحكم بزواله لمجرد الشك، كما أن الأمر المتيقن عدم ثبوته لا يحكم بثبوته بمجرد الشك، وذلك لأن الشك أضعف من اليقين⁸. ومن أدلة هذه القاعدة قوله عزوجل: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾⁹. لذلك، فإن الأصل في المعاملات المالية الحل والإباحة حتى يقوم الدليل على التحريم.

د. قاعدة "المشقة تجلب التيسير":

ومعناها أن الأحكام الشرعية التي ينتج عن تطبيقها حرج على المكلف في نفسه أو ماله، تخففها الشريعة بما يرفع عنه ذلك الحرج، إذ تسوق له من البدائل الإسلامية ما يكون تحت قدرته دون عسر أو إخراج¹⁰. ومن أدلة هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾¹¹، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾¹²، وقوله عزوجل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾¹³. ومن هنا برزت ضرورة تطويع الأعمال المصرفية بما يتماشى وضوابط الإسلام، وبما يلي الاحتياجات التمويلية لرفع الحرج عن المسلمين.

هـ. قاعدة "العادة محكمة":

ومعناها أن عوف الناس الذي يجري بينهم معتبر شرعا، ومرجوع إليه من قبلهم؛ بحيث يحكم به على سائر تصرفاتهم (قولية أو فعلية)¹⁴. ومن الآيات التي دلت على مراعاة العرف والعادة قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾¹⁵. وبناء على ذلك، فإنه يمكن أن تستند مؤسسات الصيرفة الإسلامية في إطار أدائها لأنشطتها المصرفية إلى العرف إذا انعدم وجود نص شرعي.

و. قاعدة الخراج بالضمان:

تعد هذه القاعدة من أهم الأصول الشرعية في العقود المالية، ويقصد بها أن من ضمن شيئا جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المال، يكون الخراج المتولد عنه جائز الانتفاع لمن ضمن¹⁶. ودليلها قوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان"¹⁷.

ح. قاعدة الغنم بالغرم:

تمثل هذه القاعدة الفقهية الأساس الفكري لكل المعاملات المالية، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بقاعدة الخراج بالضمان، إلا أنها أفادت عكسها، حيث تفيد بأن من يحصل على منافع شيء فإنه يتحمل تكاليف ومؤونة مستلزمات بقائه¹⁸.

2.2.2 ضوابط الأحكام الشرعية:

يعرف الحكم الشرعي بأنه: "خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع"¹⁹. وبالتالي، فإن الحكم التكليفي هو ما طلب الشارع من المكلف فعله أو الكف عنه أو تخييره فيه، على أن طلب الشارع للفعل تتفاوت قوته من حيث الإلزام وعدمه؛ فإن كان طلب الفعل يفيد الإلزام فهو الواجب، وإن كان لا يفيد الإلزام فهو المندوب، وكذلك الكف عن الفعل من المكلف؛ فإن كان طلب الكف يقتضي الإلزام كان حراما، وإن كان طلب الكف لا يقتضي الإلزام كان مكروها، أما التخيير فهو يفيد الإباحة²⁰. وعليه، يجب أن تكون جميع أعمال وأنشطة الصيرفة الإسلامية في إطار المشروعية الإسلامية.

3.2.2 ضوابط المقاصد الشرعية:

المقاصد الشرعية هي: "المعاني التي قصد الشارع إلى تحقيقها من وراء تشريعاته وأحكامه، والتي يستقرها العلماء من النصوص الشرعية"²¹. وقد قسم الأصوليون المقاصد عدة أقسام بحسب عدة اعتبارات، ويهمننا منها المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية، وتفصيلها كما يلي:

أ. المقاصد الضرورية:

وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الناس الدينية والدنيوية، فبوجودها يتحقق وجود نظام الحياة ومنظومة الدين، وبفقدانها ينعدم أمر الحياة والدين، وهذه الضرورات خمس، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال²².

ب. المقاصد الحاجية:

وهي التي يحتاج إليها للتوسعة ورفع الحرج والضيق والمشقة، ومثالها: التوسع في المعاملات المالية، على نحو السلم والمساقاة وغيرها²³.

ج. المقاصد التحسينية:

وهي ما لا يرجع إلى ضرورة ولا إلى حاجة، ولكن يقع موقع التزيين والتيسير للمزايا والمزايا، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات²⁴. لذلك يجب أن تصاغ أهداف الصناعة المصرفية الإسلامية بالشكل الذي يحقق المصلحة المعتمدة شرعا.

3. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يقتضي فهم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر التطرق إلى ثلاثة عناصر رئيسية: أولاً، استعراض القوانين المنظمة التي تشكل الإطار التشريعي لهذا القطاع. ثانياً، التعرف على المؤسسات المصرفية الناشطة في هذا المجال. وأخيراً، تحليل حجم الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1.3 القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

قبل التطرق إلى القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، يجدر بنا الإشارة إلى أن القانون رقم 90-10 كان أول تشريع يمنح الضوء الأخضر لإنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر.

أ. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018:

يُعد النظام رقم 18-02 الصادر في 4 نوفمبر 2018 أول إطار قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث جاء مختصراً في 12 مادة فقط. وهدف هذا النظام إلى وضع القواعد المنظمة للمنتجات المالية التشاركية التي لا تتضمن تحصيل أو دفع فوائد، إضافة إلى تحديد شروط الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة لمزاولة الأنشطة التالية: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار. وخلال أقل من عامين من صدور هذا النظام، وفي ظل المتغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر عام 2019، إلى جانب تداعيات أزمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، صدر النظام رقم 20-02 بتاريخ 15 مارس 2020، والذي وضع إطاراً أكثر تفصيلاً يحدد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ويضبط قواعد ممارستها من قبل المصارف والمؤسسات المالية²⁵.

ب. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020:

يحدد هذا النظام العمليات البنكية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، حيث يهدف إلى وضع إطار تنظيمي واضح لهذه العمليات، إضافة إلى تحديد شروط الترخيص الممنوح من قبل بنك الجزائر. وما يميز هذا النظام هو تفصيله الدقيق للمنتجات المعتمدة في الصيرفة الإسلامية، والتي تشمل: المراجعة، المشاركة، المضاربة، التجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حساب الاستثمارات. كما أنه حدد الجهة المخولة بالرقابة

الشرعية، والتي يتوجب على البنوك أو المؤسسات المالية الحصول على شهادة المطابقة منها، وهي الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. إضافة إلى ذلك، ألزم هذا النظام المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية إسلامية بطرحها ضمن شبك مستقل مالي، يعرف باسم "شباك الصيرفة الإسلامية"²⁶.

ج. القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023

جاء القانون رقم 09-23 بعدة إصلاحات لتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث منح بنك الجزائر صلاحيات موسعة للإشراف على هذا القطاع. كما سمح القانون بتأسيس مصارف إسلامية مستقلة، بعدما كان النظام السابق 20-02 يقتصر على السماح بفتح شبائيك للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية. ويمثل هذا التغيير خطوة مهمة نحو تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر. وفي إطار السياسة النقدية، أدخل القانون تعديلات جوهرية على أدوات السياسة النقدية لتشمل آليات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ما يمنح البنوك الإسلامية خيارات تمويلية أكثر تنوعا ومرونة²⁷.

2.3 المؤسسات الناشطة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أ. بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط بين القطاع العام (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) والقطاع الخاص (مجموعة بنك مصر)، وأول مؤسسة مصرفية تعمل وفق الأسس الشرعية في الجزائر، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دينار جزائري، وبدأ بمزاولة نشاطه المصرفي خلال شهر سبتمبر من السنة نفسها²⁸.

ب. بنك السلام الجزائري:

هو ثاني مؤسسة مصرفية تعمل وفق الأحكام الشرعية في الجزائر، حيث كان تأسيسه بتاريخ 8 جوان 2006 برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، وانطلق في مزاولة أنشطته المصرفية في 20 أكتوبر 2008، وتتكون شبكة فروع المصرف حاليا من 26 فرعا منتشرا عبر مختلف أرجاء الوطن²⁹.

ج. الشبائيك والوكالات الإسلامية:

سعت الجزائر إلى تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال إطلاق شبائيك إسلامية في عدد من البنوك العمومية، وذلك بهدف تنشيط السوق المالية واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج المؤسسات المصرفية. وجاء هذا التوجه عقب صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية، مما دفع العديد من البنوك التقليدية إلى الشروع في التحضير لافتتاح نوافذ إسلامية. وبحلول الربع الأول من عام 2022، حصلت عدة بنوك، سواء عمومية أو خاصة، على تراخيص من بنك الجزائر لتقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أتاح إطلاق عشرات الشبائيك التي توفر منتجات وخدمات مصرفية إسلامية³⁰.

كما شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر دفعة قوية مع بداية عام 2022، حيث تم افتتاح أولى الوكالات الإسلامية كبديل عن الشبائيك الإسلامية داخل الوكالات التقليدية، كما حدث مع البنك الوطني الجزائري. وتعد هذه الخطوة تحولا مهما نحو الفصل الفعلي بين الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات التقليدية، مما يعزز ثقة المواطنين الجزائريين في هذا القطاع المتنامي³¹.

3.3 تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

سنستطرق فيما يلي إلى تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة 2021-2023.

الجدول رقم (01): تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة 2021-2023 (مليار دينار جزائري)

السنوات	2021	2022	2023
حجم الودائع	الكلي	443.9	553.7
	حصة البنوك العمومية	5.16%	13.10%
	حصة البنوك الخاصة	94.84%	86.90%
حجم التمويل	الكلي	365.9	458.5
	حصة البنوك العمومية	0.5%	1.6%
	حصة البنوك الخاصة	99.5%	98.4%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص ص 55-57.

شهد القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023 تطورات ملحوظة، حيث سجل كل من حجم

الودائع والتمويل نموا متواصلا، مع تغير تدريجي في هيكلية الحصة السوقية بين البنوك العمومية والخاصة.

فعلى مستوى الودائع، ارتفع إجمالي حجم الودائع من 443.9 مليار دينار جزائري في عام 2021 إلى 678.2 مليار

دينار جزائري في عام 2023، مما يمثل زيادة قدرها 52 % خلال ثلاث سنوات. وخلال هذه الفترة، زادت حصة البنوك

العمومية من 5.16 % في 2021 إلى 20.21 % في 2023. في المقابل، تراجعت حصة البنوك الخاصة من 94.84 % إلى

79.79 % رغم هيمنتها. ويمكن تفسير هذا التحول بالإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية، والتي شملت تعميم العمل بالتمويل

الإسلامي في جميع البنوك العمومية، من خلال ما يُعرف بـ "الشبابيك الإسلامية".

أما فيما يخص التمويلات، فقد شهدت بدورها نموا، حيث ارتفعت من 365.9 مليار دينار جزائري في عام 2021 إلى

458.5 مليار دينار جزائري في عام 2023، أي بنسبة 25 %. وعلى صعيد الحصة السوقية، ارتفعت حصة البنوك العمومية

في التمويل من 0.5 % إلى 4.7 % خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، لا تزال البنوك الخاصة تستحوذ على النصيب الأكبر من

التمويل، رغم انخفاض حصتها من 99.5 % إلى 95.3 %.

4. دراسة ميدانية لآراء موظفي البركة والسلام حول تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.4 الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصرفين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر، وهما مصرف السلام وبنك البركة. وبالنظر إلى الحجم الكبير لهذا المجتمع وتعدد إجراء مسح شامل، تم اعتماد أسلوب المعاينة لجمع البيانات الأولية. لذا، تم توزيع الاستبيانات على موظفي فروع بنك البركة ومصرف السلام في عدد من الولايات، وهي: أم البواقي، باتنة، سطيف، عنابة، وقسنطينة. وبعد استلام الاستبيانات ومراجعتها، تم اعتماد 173 استبانة.

ب. ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة هذه الدراسة (الاستبيان) من خلال قياس معامل ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
7	,768

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss,v26

نلاحظ أن معامل الثبات لعبارات الاستبيان مرتفع حيث بلغ 0.768، أي أن نتائج الاختبار أثبتت أن الأداة المستعملة في هذه الدراسة ثابتة إلى حد كبير.

2.4 التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة

أ. تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

جاءت نتائج توزيع عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والخبرة المهنية، كما هو موضح في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	12	6,9
ماستر	63	36,4
ليسانس	88	50,9
بكالوريا فأقل	10	5,8
المجموع	173	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss,v26

استنادا إلى معطيات الجدول رقم (03)، الذي يوضح التكرارات والنسب المئوية للمؤهل العلمي لموظفي بنكي السلام والبركة، يتبين أن 94.2% من المستجوبين يحملون شهادات جامعية. ويعكس هذا، الحرص الواضح من قبل إدارة المصرفين على الارتقاء بجودة الموارد البشرية، من خلال تشجيع الموظفين على تطوير مستواهم العلمي وتعزيز كفاءاتهم المهنية.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	39	22,5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	51	29,5
من 10 سنوات إلى 15 سنة	33	19,1
أكثر من 15 سنة	50	28,9
المجموع	173	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss,v26

بالنظر إلى الجدول رقم (04)، الذي يستعرض التكرارات والنسب المئوية لعنصر الخبرة لدى موظفي البنوك، نلاحظ أن أغلبية المستجوبين ينتمون إلى فئة الموظفين الذين يمتلكون خبرة تفوق خمس سنوات، وذلك بنسبة 77.5%. وهذا يشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على كوادرات ذات كفاءة وخبرة مهنية عالية، مما يعزز من جودة الأداء في قطاع الصيرفة الإسلامية.

ب. التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبيان

جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، كما هو موضح في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (05): التكرار والنسبة المئوية للمستجوبين على عبارات الاستبيان

العبارات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدم التزام المصارف والشبابيك الإسلامية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة الأيوبي يضر بسمعة المنتجات المصرفية الإسلامية.	4	2,3	00	00	6	3,5	3	1,7	00	00
رغم صدور النظام رقم 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية، والقانون النقدي والمصرفي 23-09، فإن ثمة العديد من الإشكالات القانونية لا تزال مطروحة.	7	4,0	3	1,7	12	6,9	26	15,0	00	00
عدم اعتماد المصارف والشبابيك الإسلامية في الجزائر على التكنولوجيا المالية في تقديم خدماتها يعيق نموها مستقبلا.	46	26,6	34	19,7	35	20,2	24	13,9	00	00
ضعف التنسيق بين القطاع الأكاديمي والقطاع المؤسسي في مجال التكوين والتدريب في الصيرفة الإسلامية.	63	36,4	86	49,7	71	41,0	76	43,9	00	00
غياب سوق مالية إسلامية بالجزائر يؤثر سلبا في مستقبل الصيرفة الإسلامية.	53	30,6	50	28,9	49	28,3	44	25,4	00	00
عمل الصيرفة الإسلامية.	173	100,0	173	100,0	173	100,0	173	100,0	00	00
شدة الموافقة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
لا أوافق بشدة	1	,60	00	00	2	1,2	00	00	00	00
لا أوافق	6	3,5	11	6,4	11	6,4	00	00	00	00

محايد	17	9,8	13	7,5	19	11,0
أوافق	88	50,9	88	50,9	77	44,5
أوافق بشدة	61	35,3	61	35,3	64	37,0
المجموع	173	100,0	173	100,0	173	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss,v26

تعكس قيم التكرارات والنسب المئوية الواردة في الجدول أعلاه أن غالبية آراء المستجوبين بشأن عبارات الاستبيان تدرج ضمن درجتي "موافق" و"موافق بشدة"، مما يشير إلى وجود اتجاه عام إيجابي من قبل المبحوثين نحو مضمون عبارات الاستبيان، حيث أعلى نسبة اتفاق كانت على أن غياب سوق مالية إسلامية بالجزائر يؤثر سلبا في مستقبل الصيرفة الإسلامية. بينما أقل نسبة اتفاق كانت على أن "عدم التزام المصارف والشبابيك الإسلامية بالمعايير الشرعية يضر بسمعة المنتجات المصرفية الإسلامية" (67%).

الجدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات الاستبانة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	شدة الموافقة
غياب سوق مالية إسلامية بالجزائر يؤثر سلبا في مستقبل الصيرفة الإسلامية.	4,1676	0,785550	1	موافق
عدم فهم المتعاملين لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية.	4,1503	0,814450	2	موافق
ضعف التنسيق بين القطاع الأكاديمي والقطاع المؤسساتي في مجال التكوين والتدريب في الصيرفة الإسلامية.	4,0983	0,912860	3	موافق
رغم صدور النظام رقم 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية، والقانون النقدي والمصرفي 23-09، فإن ثمة العديد من الإشكالات القانونية لا تزال مطروحة.	4,0578	0,744830	4	موافق
عدم التزام المصارف والشبابيك الإسلامية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة الأيوفي يضر بسمعة المنتجات المصرفية الإسلامية.	3,8902	0,967230	5	موافق
قلة خبرة أغلب العاملين في مؤسسات الصيرفة الإسلامية.	3,8382	1,02716	6	موافق
عدم اعتماد المصارف والشبابيك الإسلامية في الجزائر على التكنولوجيا المالية في تقديم خدماتها يعيق نموها مستقبلا.	3,7630	1,04904	7	موافق
المتوسط المرجح	3,9951	0,16223		موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss,v26

بتحليل البيانات الواردة في الجدول، الذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة، يتضح أن العبارة "غياب سوق مالية إسلامية في الجزائر يؤثر سلباً على مستقبل الصيرفة الإسلامية" قد احتلت المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.1676) وانحراف معياري (0.785550)، تليها عبارة "عدم فهم المتعاملين لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية" بمتوسط حسابي (4.1503) وانحراف معياري (0.814450). يعكس ذلك ضعف التسويق للخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر، مما يستوجب على المؤسسات المصرفية الإسلامية الجزائرية تعزيز الجهود التسويقية بالمنتجات المصرفية وتسهيل وصولها للمتعاملين. في المقابل، حصلت عبارة "عدم اعتماد المصارف والشبائيك الإسلامية في الجزائر على التكنولوجيا المالية في تقديم خدماتها يعيق نموها مستقبلاً" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.7630) مع انحراف معياري قدره (1.04904)، مما يشير إلى وجود حاجة ملحة لتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية لتطوير القطاع المصرفي الإسلامي.

5. سبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء آراء موظفي بنكي البركة والسلام:

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب تحقيق مجموعة من المتطلبات، التي يمكن تلخيصها فيما يلي³²:

أ. التأطير القانوني والتنظيمي:

إن وضع إطار قانوني مناسب يعد من الأولويات لضمان عمل المؤسسات المصرفية الإسلامية وفق ضوابط واضحة، حيث لا تزال هذه المؤسسات تعاني من إشكالات قانونية صريحة تنظم نشاطها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها مقارنة بالبنوك التقليدية. كما يجب تحديد العلاقة بين المصارف الإسلامية وبنك الجزائر لضمان إشراف فعال وتوجيه صحيح لهذا القطاع.

ب. تأسيس الهيئات الداعمة:

يتعين على السلطات الجزائرية إنشاء مؤسسات مالية تدعم الصيرفة الإسلامية، مثل هيئات الرقابة الشرعية، ومجالس استشارية متخصصة في المالية الإسلامية، إلى جانب الاستفادة من الهيئات الإقليمية والدولية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، اللتين تعملان على تحديد معايير الرقابة الشرعية والمحاسبية وضمان الامتثال لأفضل الممارسات الدولية.

ج. تأهيل الموارد البشرية:

يعد العنصر البشري عاملاً أساسياً في نجاح الصيرفة الإسلامية، حيث يجب أن يمتلك الموظفون معرفة واسعة بالمبادئ الشرعية والاقتصادية للصيرفة الإسلامية. في الجزائر، معظم الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية تم استقطابهم من البنوك التقليدية، مما يجعلهم عرضة لارتكاب أخطاء تطبيقية بسبب عدم إلمامهم الكافي بالضوابط الشرعية. لذا، يتوجب توفير برامج تدريبية متخصصة، على غرار التجارب الدولية التي أولت اهتماماً كبيراً لتكوين كوادر مصرفية مؤهلة.

د. تحسين البيئة السوقية والتسويقية:

تحتاج المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر إلى استراتيجيات تسويقية فعالة لزيادة الوعي العام بخدماتها ومنتجاتها. حيث يجب أن تستثمر هذه المؤسسات في بناء الثقة لدى العملاء، وتقديم منتجات مالية مبتكرة تتناسب مع احتياجات السوق. كما ينبغي عليها تعزيز آليات التسويق الرقمي، وتحسين الخدمات الإلكترونية، لجذب فئات جديدة من العملاء وضمان تنافسية القطاع المصرفي الإسلامي أمام البنوك التقليدية.

هـ. تعزيز التدقيق الشرعي والرقابة:

لضمان مصداقية المعاملات المصرفية الإسلامية، يجب تعزيز آليات الرقابة والتدقيق الشرعي على مستوى المؤسسات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء هيئات تدقيق شرعي مستقلة تعمل على مراقبة تنفيذ العمليات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية ويضمن توافق عملياتها مع القيم الإسلامية.

و. الاستفادة من التجارب الدولية:

يمكن للصيرفة الإسلامية في الجزائر أن تستفيد من تجارب دول رائدة في هذا المجال، مثل الإمارات وماليزيا، حيث نجحت هذه الدول في تطوير أنظمة مالية إسلامية متكاملة (مصارف إسلامية، بورصات إسلامية، شركات تأمين إسلامية، صناديق استثمار إسلامية) تدعم الابتكار والحوكمة الفعالة. حيث أن تبني ممارسات هذه الدول سيكون للجزائر من تجنب الأخطاء وتحقيق تقدم سريع في هذا القطاع الحيوي.

6. الخلاصة:

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الآونة الأخيرة نموا ملحوظا، تجلّى في توسع البنية التحتية لهذا القطاع. فقد تم افتتاح العديد من النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، دعما لنشاط كل من بنك السلام وبنك البركة. وقد ساهمت الإصلاحات القانونية الأخيرة في تعزيز هذا النمو، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يسمح بممارسة الصيرفة الإسلامية وفق معايير واضحة. وكان لهذه الإصلاحات دور بارز في استقطاب الكتلة النقدية التي كانت متداولة خارج النظام المصرفي الرسمي. ورغم هذه التطورات، لا تزال الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه مجموعة من التحديات والعراقيل التي تعيق انتشارها بشكل أوسع. وانطلاقا من هذه المعطيات، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

● الفرضية الأولى: توجد مجموعة من الضوابط التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة أن المشرّع الجزائري، من خلال قانون النقد والقرض رقم 90-10، قد فتح المجال لإنشاء أول بنك إسلامي في البلاد. كما أن إصدار النظامين رقم 18-02 و 20-02 أسس لإطار قانوني ينظم العمليات المصرفية الإسلامية ومنتجاتها، مما يعكس الجهود المبذولة من قبل السلطة التشريعية لتعزيز هذا القطاع.

- **الفرضية الثانية:** يُعد التكيف مع البيئة التسويقية من أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر. كشفت آراء المستجوبين من موظفي بنك البركة وبنك السلام أن فهم طبيعة السوق واستيعاب المتغيرات التي تطرأ عليها يساهم في تلبية احتياجات المتعاملين بشكل أكثر فاعلية.
 - **الفرضية الثالثة:** يمكن تحسين أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات التطويرية. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتفاق عام بين المستجوبين حول أهمية تعزيز التعاون بين القطاع الأكاديمي والمؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث يُمكن لهذا التكامل أن يساهم بشكل مباشر في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية من خلال تقديم دراسات متخصصة، وتأهيل الكوادر، وابتكار حلول مالية جديدة. هذا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:
 - ✓ أسهمت الصيرفة الإسلامية في تقديم حلول مالية شرعية، مما رفع الحرج عن العديد من الأشخاص الذين كانوا يتعاملون مع البنوك التقليدية؛
 - ✓ ساعدت الصيرفة الإسلامية في توسيع خيارات التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين؛
 - ✓ نجحت كل من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر في جمع ودائع مالية إسلامية كبيرة، مما يعكس ثقة العملاء بالنموذج المصرفي الإسلامي؛
 - ✓ أظهرت نتائج الاستبيان أن 86.2% من المستجوبين يرون أن غياب سوق مالية إسلامية يؤثر سلباً على مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، في حين أشار العدد ذاته إلى أن عدم فهم المتعاملين لطبيعة الصيرفة الإسلامية يُعد من أكبر التحديات التي تواجه القطاع. كما أكد 81.5% من المشاركين ضعف التنسيق بين القطاع الأكاديمي والقطاع المؤسساتي في مجال التكوين والتدريب، مما يعرقل تطوير الكفاءات المتخصصة. من جهة أخرى، يرى 78.6% من المستجوبين أن الإشكالات القانونية لا تزال قائمة رغم صدور القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية، فيما أشار 69.3% إلى أن قلة خبرة العاملين في هذا المجال تُعد من العوامل المؤثرة سلباً على كفاءة الخدمات المقدمة. كما اعتبر 69.3% أن عدم اعتماد المصارف الإسلامية على التكنولوجيا المالية يعيق نموها وتطورها.
 - ✓ تظهر المؤشرات الاقتصادية تصاعداً إيجابياً، مما يشير إلى نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانية تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.
- وبناء على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة الإسراع في تأسيس سوق مالية إسلامية بالجزائر لتكتمل النموذج المصرفي الإسلامي، وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي، والعمل على تحسين التكوين الأكاديمي والمهني في هذا المجال، بالإضافة إلى تكثيف الجهود التسويقية والتوعوية لضمان انتشار أوسع للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

7. الهوامش والإحالات:

- ¹ الموقع الإلكتروني لمصرف الجمهورية، الصيرفة الإسلامية، 2025/03/06، https://www.jbank.ly/home.asp/about-us/islamic-banking/?utm_source=chatgpt.com.
- ² سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمه لخضر، الوادي، 6-7 ديسمبر 2017، ص 7.
- ³ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 2004، ص 965.
- ⁴ البدرى السيد مصطفى أحمد، القواعد الفقهية ودورها في إقامة مقاصد الشريعة الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2020، ص 90.

- ⁵ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى، حديث رقم: 54.
- ⁶ عبد الكريم زيدان، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 88.
- ⁷ أخرجه مالك في موطئه، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، حديث رقم: 31.
- ⁸ محمد صدقي بن أحمد بن محمد بورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، 1996، ص 169.
- ⁹ سورة يونس، الآية رقم 36.
- ¹⁰ محمد عثمان شبير، القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص 191.
- ¹¹ سورة البقرة، الآية رقم 185.
- ¹² سورة البقرة، الآية رقم 286.
- ¹³ سورة الحج، الآية رقم 78.
- ¹⁴ عبد القادر بن خليفة مهاوات، القواعد الفقهية الخمس الكبرى، مطبعة الرمال، الوادي، الطبعة الثانية، 2017، ص 83.
- ¹⁵ سورة الأعراف، الآية رقم 199.
- ¹⁶ سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، الطبعة الثانية، 2010، ص 120.
- ¹⁷ أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، حديث رقم: 2243.
- ¹⁸ عماد علي جمعة، القواعد الفقهية المبسرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 80.
- ¹⁹ وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1986، ص ص 37-38.
- ²⁰ أمير عبد الويز، أصول الفقه الإسلامي، المجلد الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الغورية، الطبعة الأولى، 1997، ص 43.
- ²¹ جاسر عودة، فقه المقاصد إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الطبعة الثالثة، 2008، ص 15.
- ²² نور الدين بن مختار الخادمي، المقاصد الشرعية: تعريفها، أمثلتها، حجيتها، دار إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2003، ص 89.
- ²³ نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الخامسة، 2014، ص 72.
- ²⁴ ريان صبحي، مقاصد الشريعة الإسلامية وتحديات العصر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2021، ص ص 20-21.
- ²⁵ أميرة حشيش، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2025/2024، ص 118.
- ²⁶ شعيب يونس، فرص الاستفادة من المالية الإسلامية في تمويل برامج التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 482.
- ²⁷ أسامة بوشريط، دور الإطار التشريعي في إرساء معالم المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 36، 2024، ص 159.
- ²⁸ الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، عن بنك البركة الجزائري، 2025/03/06، <https://www.albaraka-bank.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/?lang=ar>.
- ²⁹ الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائر، نبذة عن المصرف، 2025/03/06، <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html>.
- ³⁰ شعيب يونس، فرص الاستفادة من المالية الإسلامية في تمويل برامج التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 484.
- ³¹ شعيب يونس، فرص الاستفادة من المالية الإسلامية في تمويل برامج التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 484.
- ³² أسماء فرادي، ابتسام منزري، دراسة تحليلية لواقع الصناعة المصرفية الإسلامية الجزائرية ومتطلبات تفعيلها على ضوء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الوطني حول متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 29 جوان 2021، ص ص 16-18.